بين الذرائع الفارغة والاستحقاقات الواقعية

مسار التعاون الأمني بين الرياض وواشنطن

مركز طوى للدراسات

في مقالة للخبير الاستراتيجي أنطوني كوردسمان حول التعاون الأمني بين السعودية والولايات المتحدة ومفاعيل مبيعات السلاح الأميركية نشرت في 15 سبتمبر سنة 2010، ثمة ربط مفتعل بين التعاون الأمني الأميركي – السعودي وما يصفه بالتهديد الايراني، وعليه، فإن السعودية سوف تبقى "الركيزة الأساسية" في الهيكل الأمني الخليجي، والقوة الوحيدة القادرة على مواجهة إيران بفاعلية[1].

أسهب كوردسمان في الحديث عن مجالات التعاون، الأمن والعسكري، في مواجهة ايران واليمن (أنصار الله)، وقضايا الملاحة البحرية في البحر الأحمر وفي مضيق هرمز وقناة السويس وعدم الاستقرار في السودان وإثيوبيا وإريتريا. ويخلص الى أن التعاون الأمني الاميركي ـ السعودي هو "أساس الاستقرار الاقليمي ومنع توسع النفوذ الإيراني، وإن أي تراجع في هذه الشراكة يعرض أمن المنطقة والنظام الدولي للطاقة للخطر.

إن التركيز على الخطر الايراني يتجاوز حدود الخطر ولا حقيقته حتى، وإنما يمثل الذريعة الموجهة لتبرير الشراكة الامنية السعودية الأميركية، بل والحضور العسكري الأميركي في المنطقة، ولذلك إن كلام كوردسمان عن أن "أي مواجهة مع إيران تتطلب دعمًا سعوديًا لوجستيًا وعمليًا"، وأن "التعاون السعودي ـ الأميركي ضروري لردع إيران ومنع سباق نووي" و"ضعف البنية العسكرية الخليجية المشتركة" و"غياب تكامل حقيقي بين دول مجلس التعاون"، وأن "معظم الجيوش الخليجية "استعراضية"

[1] Anthony H. Cordesman, U.S.-Saudi Security Cooperation and the Impact of U.S. Arms Sales, Center For Strategic& International Studies, CSIS, 14 September 2010; https://www.csis.org/analysis/us-saudi-security-cooperation-and-impact-us-arms-sales

ذات طابع رمزي"، وعليه فإن الاعتماد الحقيقي بالنسبة إلى السعودية سوف يبقى على الولايات المتحدة.

في المقابل، سوف تجني الولايات المتحدة مكاسب كبيرة من التعاون الأمني مع السعودية من بينها:

ـ ضمان استمرار تدفق النفط.

ـ منع الصين أو أوروبا من الحلول محل الولايات المتحدة كمزوّد رئيسي للسلاح.

ـ الحفاظ على الردع الإقليمي وقابلية التشغيل المشترك

خلاصة مقاربة كوردسمان تفيد بأن الشراكة السعودية ـ الأميركية ليست خيارًا بل حاجة بنيوية للطرفين. فهي وسيلة، مزعومة، لردع إيران وضمان استقرار الخليج والأسواق النفطية، وأن التعاون يمتد من الخليج إلى البحر الأحمر إلى القرن الأفريقي. وأن غياب هذا التعاون يفتح الباب لفراغ استراتيجي خطير.

رؤية من هذا القبيل تعكس بالدقة المقاربة الأمنية الأميركية، وأن خدمة كوردسمان لا تقتصر على الأوساط الأكاديمية، بل تمتد إلى خدمة حكومية طويلة ومتميزة، حيث شغل منصب مدير تحليلات المخابرات في مكتب وزير الدفاع الأميركي، كما عمل كمدير للمخابرات في وزارة الخارجية.

سردية الأمني بين الرياض وواشنطن

امتدت العلاقات بين المملكة السعودية والولايات المتحدة لأكثر من ثمانية عقود، وتميزت بتعاون دبلوماسي واقتصادي قوي، والأهم من ذلك، تعاون أمني متين. وانطلاقًا من المصالح الاستراتيجية المشتركة، لا سيما في الاستقرار الإقليمي الضامن للمصالح الأميركية، وأمن الطاقة، تطورت هذه الشراكة بشكل ملحوظ، مما يعكس التحولات في الديناميكيات الجيوسياسية.

بدايات التعاون: الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة

تعود جذور العلاقات الأمريكية السعودية إلى عام 1945 عندما التقى الرئيس فرانكلين روزفلت والملك عبد العزيز على متن باخرة يو إس إس كوينسي. أرسى هذا اللقاء علاقة قائمة على المصالح المشتركة، تمثلت في حصول الولايات المتحدة على النفط السعودي وضمانات أمنية للمملكة، التي واجهت العديد من التحديات الداخلية والإقليمية. وبعد ذلك بوقت قصير، تم توقيع اتفاقية لبناء قاعدة الظهران الجوية شرقي المملكة، مما شكل بداية التعاون العسكري.

في عام 1951، رسّخت الدولتان تعاونهما الدفاعي من خلال اتفاقية المساعدة الدفاعية المتبادلة، التي سمحت ببيع الأسلحة الأمريكية للمملكة السعودية، وضمنت تقديم التدريب العسكري الأمريكي للقوات السعودية. وخلال الحرب الباردة، أصبحت السعودية حليفًا رئيسيًا للولايات المتحدة في مواجهة الاتحاد السوفياتي لا سيما في نشاطه في الشرق الأوسط، لا سيما بعد الغزو السوفياتي لأفغانستان عام 1979. وقامت الدولتان بتمويل وتسليح الفصائل الافغانية برعاية وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، مما عزز علاقاتهما الأمنية.

صراعات الشرق الأوسط: حرب الخليج وما بعد هجمات 11 سبتمبر

شهدت تسعينيات القرن الماضي لحظةً فارقةً في التعاون الأمني الأمريكي السعودي خلال حرب الخليج، عندما غزا العراق، بقيادة صدام حسين، الكويت في أغسطس 1990. ولعبت السعودية دورًا محوريًا في عملية عاصفة الصحراء بقيادة الولايات المتحدة، حيث استضافت أكثر من 500 ألف جندي أمريكي، وقدمت دعمًا حيويًا للبنية التحتية العسكرية. لم تُرسّخ هذه الشراكة التعاون الدفاعي فحسب، بل جعلت السعودية أيضًا ركيزةً أساسيةً في استراتيجية الأمن الأمريكية في المنطقة.

مع ذلك، أدت هجمات 11 سبتمبر عام 2001 إلى توتر العلاقات بين البلدين. فمن بين 19 خاطفًا شاركوا في الهجمات، كان 15 منهم سعوديين، مما أدى إلى تكثيف التدقيق في السياسات الداخلية للمملكة السعودية، واتهامات بدعمها للفكر المتطرف. ورغم التوترات، عمل البلدان معًا بشكل وثيق لمعالجة مخاوفهما المشتركة بشأن الإرهاب، مما عزز تعاونهما في مكافحة الإرهاب. وشملت الجهود المشتركة تبادل

المعلومات الاستخباراتية، والتدريب على مكافحة الإرهاب، والاستثمارات المالية لمكافحة التطرف.

التحديات المعاصرة: الصراعات الإقليمية والمصالح المشتركة

في أعقاب حوادث 11 سبتمبر، واجهت المملكة السعودية والولايات المتحدة تهديدات مشتركة، من بينها صعود تنظيم داعش، وتنامي محور المقاومة بقيادة ايران في مواجهة المشاريع الاستعمارية الامبريالية. وتعمقت العلاقات الأمنية الأمريكية مع المملكة السعودية خلال هذه الفترة، كما يتضح من الدعم العسكري المستمر المقدم للمملكة. وقد رسّخت صفقات بيع الأسلحة الكبرى، بما في ذلك أنظمة الدفاع الجوي المتطورة والطائرات المقاتلة، مكانة المملكة السعودية كأكبر مشترٍ منفرد للأسلحة الأمريكية، حيث تجاوزت قيمة الصفقات القائمة 100 مليار دولار.

عززت الصراعات المستمرة في غرب آسيا التوافق الاستراتيجي بين البلدين. ففي اليمن، على سبيل المثال، شاركت الولايات المتحدة في تقديم الدعم اللوجستي والاستخباراتي للمملكة السعودية في إطار حملتها العدوانية ضد حكومة صنعاء. ومع ذلك، واجه هذا التدخل العسكري انتقادات دولية بسبب الأزمة الإنسانية في اليمن، مما أثار جدلاً داخليًا في الولايات المتحدة حول جدوى تدخلها.

ولا يزال الاستقرار الإقليمي الضامن للمصالح الأميركية ركيزة أساسية للشراكة الأمريكية السعودية. ففي السنوات الأخيرة، عمل البلدان معًا لمواجهة محور المقاومة بكونه حاجز الصد في مواجهة الأطماع الإمبريالية الغربية. وقد عززت المناورات العسكرية المشتركة، مثل عمليات مكافحة الطائرات المسيرة ومناورة "الأسد المتلهف"، قابلية التشغيل البيني للقوات الأمريكية والسعودية في معالجة المخاوف الأمنية المشتركة.

تحديات ومستقبل التعاون

لم تخلُ الشراكة الدفاعية الأمريكية السعودية من التحديات. واجهت العلاقات الدبلوماسية توترًا كبيرًا بعد اغتيال الصحفي الحجازي جمال خاشقجي عام 2018، مما أدى إلى تصاعد الانتقادات الموجّهة للقيادة السعودية ومبيعات الأسلحة الأمريكية للمملكة. إضافةً إلى ذلك، أثارت العلاقات الاقتصادية والسياسية المتنامية للسعودية مع الصين، إلى جانب موقفها المحايد من الغزو الروسي لأوكرانيا، مخاوف في واشنطن بشأن توجهات المملكة الجيوسياسية.

ورغم هذه التحديات، يواصل البلدان تعاونهما الوثيق في المسائل الأمنية. وتؤكد الاتفاقيات الأخيرة بشأن أنظمة الدفاع المتكاملة إقليميًا، والجهود المبذولة للإنخراط في الحروب على اليمن اليمن والسودان، وبرامج مكافحة الإرهاب المشتركة، على الأهمية الدائمة لهذه الشراكة. علاوةً على ذلك، أظهرت الولايات المتحدة التزامها بأمن السعودية من خلال المشاركة في التدريب العسكري وتوفير تقنيات متقدمة، مثل أنظمة الدفاع الصاروخي، لتعزيز قدرات المملكة.

ويعكس مسار التعاون الأمني بين السعودية والولايات المتحدة علاقة معقدة ومتطورة، تكيفت مع المتغيرات الجيوسياسية في غرب آسيا. رغم التحديات التي واجهتها الدولتان، كاختلاف الأولويات والضغوط الخارجية، فقد وجدتا باستمرار توافقًا من خلال المصالح المشتركة في الاستقرار الإقليمي ومكافحة الإرهاب والتعاون الدفاعي. ومع استمرار تطور العالم، من المرجح أن تبقى هذه الشراكة الاستراتيجية ركيزة أساسية في البنية الأمنية والدبلوماسية لمنطقة الخليج.

سياق وأهمية العلاقات الأمريكية السعودية

السياق التاريخي:

تُعدّ الشراكة الحديثة بين واشنطن والرياض من أقدم العلاقات الثنائية وأكثرها أهمية استراتيجية على الساحة الدولية، إذ تقوم على مصلحة مشتركة في ضمان استقرارغرب آسيا كضامن لمصالح الغرب، والحفاظ على تدفق النفط بشكل موثوق إلى السوق العالمية. منذ لقاء عبد العزيز آل سعود وفرانكلين روزفلت أرسيت دعائم شراكة صمدت لعقود من الزمن برغم تقلبات المشهد السياسي، والاشتباكات

العسكرية، والعديد من التحديات الجيوسياسية. ومع سعي الولايات المتحدة لتوسيع نفوذها العالمي خلال الحرب الباردة وتطوير اقتصادها المعتمد على الطاقة، برزت المملكة السعودية كحليف لا غنى عنه بفعل احتياطياتها النفطية الهائلة وموقعها الجغرافي الاستراتيجي.

ويكمن في صميم هذه الشراكة تعاون أمني معقد ومتعدد الأوجه. بفعل إطار عمل غير رسمي قائم على مبدأ "النفط مقابل الأمن"، استمرت العلاقات الأمريكية السعودية كحاصل جمع المنافع المتبادلة الملموسة، كالإمدادات العسكرية والتدريب العسكري وتبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون في مكافحة الإرهاب. إلا أن هذه الشراكة لا تخلو من التعقيدات. فمع تطور الديناميكيات العالمية - بدءًا من بروز علاقات السعودية مع قوى منافسة كالصين وروسيا، وصولًا إلى التركيز المتزايد على الطاقة المتجددة للحد من الاعتماد على النفط - برزت تحديات جديدة، تثير تساؤلات حول مستقبل هذا التحالف الحيوي.

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل شامل للتطور التاريخي، والأسس الراسخة، والتطورات البارزة، والقضايا المعاصرة التي تُشكّل العلاقة الأمنية بين الولايات المتحدة والسعودية. وتهدف بذلك إلى تقديم تقييم متوازن لنقاط القوة والضعف في هذه الشراكة، اعتمادًا على منهج تاريخي تحليلي، وبالاستعانة بمصادر أكاديمية، ومنشورات حكومية، وآراء الخبراء لتقييم مسار التعاون الأمني بين الولايات المتحدة والسعودية.

تتتبع الدراسة تطور العلاقات الأمنية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا، وتقيّم محطات بارزة كحرب الخليج والإصلاحات التي أعقبت حوادث 11 سبتمبر، وتدرس التحديات المعاصرة في ضوء التعقيد المتزايد للسياسة العالمية. وأخيرًا، تقدم الدراسة رؤى حول مستقبل هذه الشراكة في سياق تغيّر أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وتغيرات الشرق الأوسط، وجهود السعودية المتنامية لتنويع تحالفاتها واقتصادها.

لمحة تاريخية عن العلاقات الأمنية الأمريكية السعودية

تعود جذور العلاقات الأمريكية السعودية إلى أوائل القرن العشرين، وكانت مدفوعة في البداية باعتبارات اقتصادية وأخرى متعلقة بالموارد. وقد أدى اكتشاف النفط عام 1938 في الظهران، شرقي الجزيرة العربية، إلى تغيير جذري في علاقة السعودية بالاقتصاد العالمي. وأصبحت المملكة الغنية بالنفط محط أنظار المصالح الأمريكية في مجال الطاقة، لا سيما مع سعي الولايات المتحدة إلى تعزيز نفوذها العالمي في العقود التي سبقت الحرب العالمية الثانية وتلتها.. وقد أرست الجلسة التي جمعت روزفلت وعبد العزيز عام 1945 المبادئ الأساسية لعلاقة البلدين، والتي تنص على أن المملكة السعودية ستزود الولايات المتحدة بتدفق مستمر من النفط مقابل ضمانات أمنية.

تأسيس الشراكة الأمريكية السعودية (الثلاثينيات - الخمسينيات)

شكّل الامتياز الممنوح لشركة ستاندرد أويل في كاليفورنيا (التي عُرفت لاحقًا باسم أرامكو) عام 1933 المرحلة الأولى من التدخل الأمريكي في المملكة السعودية. أتاحت هذه الشراكة النفطية للولايات المتحدة الوصول إلى احتياطيات النفط الهائلة في البلاد، مع تزويد المملكة بالتمويل والمساعدة التقنية اللازمة لتحديث البنية التحتية الضرورية لتحسين أداء الدولة الناشئة وتطوير بناها الاقتصادية. مثّلت هذه العلاقة بداية اعتماد المملكة السعودية على الخبرات والموارد الأمريكية لترسيخ مكانتها الاستراتيجية في المنطقة.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، دفعت ديناميكيات القوى العالمية المتغيرة الولايات المتحدة إلى إقامة علاقات أكثر رسمية مع المملكة. وقد أضفى توقيع اتفاقية المساعدة الدفاعية المتبادلة عام 1951 طابعًا رسميًا على هذه الشراكة في المجالين العسكري والدفاعي، مما جعل المملكة السعودية دولة وظيفية وحليفًا بالغ الأهمية في استراتيجية الحرب الباردة الأمريكية الناشئة. وبموجب هذه الاتفاقية، مُنحت الولايات المتحدة حق الوصول إلى المنشآت العسكرية السعودية، بما في ذلك قاعدة الظهران الجوية ذات الأهمية الاستراتيجية البالغة. في المقابل، تلقى السعوديون معدات عسكرية وتدريبًا ومساعدة في تحديث قواتهم المسلحة.

العلاقات الأمنية الأمريكية السعودية خلال حقبة الحرب الباردة

خلال الحرب الباردة، تعمّقت العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة، إذ تشارك البلدان هدف مواجهة النفوذ السوفياتي في غرب آسيا. وأصبحت المملكة دولة وظيفية مكتملة الأوصاف وشريكًا حيويًا في دعم القوى المناهضة للشيوعية، ورأت الولايات المتحدة في احتياطيات النفط السعودية ضمانةً حاسمةً ضد أي محاولات محتملة من الاتحاد السوفيتي لتوسيع نفوذه في منطقة الخليج.

أدّت الصراعات العربية الإسرائيلية في منتصف القرن العشرين إلى توتر شكلي في العلاقات الأمريكية السعودية، حيث كان دعم واشنطن لإسرائيل يتعارض في كثير من الأحيان مع أجندة القومية العربية. وشكّلت أزمة الطاقة عام 1973 محطة فاصلة في علاقات الطرفين، حيث فرضت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، بقيادة السعودية، حظرًا نفطيًا على الدول التي اعتُبرت داعمةً لإسرائيل في حرب أكتوبر. وعلى الرغم من هذه التوترات، ظل البلدان متفقين في أهدافهما طويلة المدى المتمثلة في استقرار المنطقة وإحباط التهديدات المتصورة لإمدادات النفط العالمية.

ساهم انتهاء الحرب الباردة، بالإضافة إلى التغييرات الكبرى في الإقليم كالثورة الاسلامية في ايران 1979، في تحوّل دور المملكة السعودية في استراتيجية الأمن الأمريكية لمنطقة الخليج. وقد أدّى قلق حلفاء أمريكا في المنطقة إزاء صعود إيران ما بعد الثورة، إلى جانب المخاوف الأوسع نطاقًا من تنامي النفوذ الأيديولوجي الثوري، إلى تقارب السعودية والولايات المتحدة. كما وفر الغزو السوفياتي لأفغانستان عام 1979فرصة أخرى للتعاون. فقد قامت الولايات المتحدة والسعودية معًا بتسليح وتدريب المجاهدين الأفغان، مُشكلتين حملة سرية ولكنها بالغة الخطورة لمواجهة الوجود السوفياتي في المنطقة. ورغم ما شاب هذه الجهود التعاونية من اضطرابات وتداعيات غير مقصودة طويلة الأمد - كالمساهمة في صعود جماعات إسلامية متشددة انقلبت لاحقًا على كلا البلدين - إلا أنها كانت رمزًا لتقارب الأولويات الجيوسياسية لواشنطن والرياض خلال حقبة الحرب الباردة.

تحالفات ما بعد الحرب الباردة وحرب الخليج

في أعقاب الحرب الباردة، خضعت العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة والسعودية لاختبارٍ حاسم، ثم ترسخت خلال حرب الخليج (1990-1991). شكّل غزو العراق للكويت، الذي مثّل تهديدًا مباشرًا للسعودية، نقطة تحوّلٍ مفصلية. فخوفًا من أن يُوسّع دكتاتور العراق صدام حسين نطاق طموحاته الإقليمية داخل الأراضي السعودية، دعا الملك فهد القوات الأمريكية إلى دخول المملكة. وكان لهذا التعاون الدفاعي آثار انقلابية داخلية حيث مهّد لبروز التيار الديني الصحوي وتشكّل تيار اصلاحي اعتراضي، وهناك من يعد التعاون الدفاعي بين واشنطن والرياض محوريًا في نجاح عملية "عاصفة الصحراء"، إذ وفّرت السعودية قاعدةً استراتيجيةً للقوات الأمريكية لانطلاق حملتها العسكرية.

لقد أرست حرب الخليج عهدًا جديدًا من التعاون العسكري بين الولايات المتحدة والسعودية، تميّز بزيادة مبيعات الأسلحة وتعزيز الالتزامات الأمنية. بالنسبة إلى السعودية، أكّد الالتزام الأمريكي دور الولايات المتحدة كضامنٍ رئيسي لأمن المملكة. وفي الوقت نفسه، أبرزت حرب الخليج الأهمية الاستراتيجية للسعودية في سياسة واشنطن الأوسع نطاقًا في غرب آسيا. في العقود التي تلت الحرب، واجهت الشراكة تحدياتٍ عديدة، منها تصاعد المشاعر المعادية للولايات المتحدة داخل المملكة، وتصرفاتٌ مثيرة للجدل من جانب الحكومة السعودية، مما زاد من تعقيدها.

الشراكة الاستراتيجية خلال أواخر القرن العشرين

1 ـ التعاون خلال الصراع العربي الإسرائيلي

شهدت الشراكة الأمريكية السعودية في أواخر القرن العشرين تحدياتٍ فريدة، لا سيما في ظل الصراع العربي الإسرائيلي المستمر. فعلى الرغم من معارضة السعودية الشديدة لقيام إسرائيل وتوسعاتها الإقليمية اللاحقة خلال حرب الأيام الستة عام 1967 وحرب أكتوبر عام 1973، أصبحت الولايات المتحدة، على النقيض، من أقوى حلفاء إسرائيل[2]. وعلى الرغم من هذه الاختلافات الأيديولوجية، سعت الرياض وواشنطن إلى الحفاظ على تعاونهما الأمني من خلال التركيز على أهداف جيوسياسية مشتركة

[2] Cleveland, W. L., & Bunton, M. (2016). A History of the Modern Middle East (6th ed.). Routledge

تتجاوز إسرائيل، مثل احتواء نفوذ الاتحاد السوفيتي وتعزيز الاستقرار في منطقة الخليج.

مع ذلك، أبرز حظر النفط عام 1973 هشاشة التوازن في شراكة البلدين. فبصفتها عضوًا بارزًا في منظمة أوبك، قادت السعودية حظرًا نفطيًا ردًا على دعم الولايات المتحدة لإسرائيل خلال حرب أكتوبر، مما أدى إلى أزمة طاقة عالمية[3]. لم يُؤدِّ هذا الحادث إلى توتر العلاقات الثنائية فحسب، بل أظهر أيضًا الدور المحوري الذي لعبه النفط السعودي في الاقتصاد الأمريكي. وبمجرد انحسار حدة التوترات الناجمة عن الحرب، سادت المصالح المشتركة للبلدين في أمن الطاقة والاستقرار الإقليمي. وتحققت المصالحة، واستؤنف التعاون الأمني.

2 ـ الثورة الإيرانية وتعزيز العلاقات

مثّلت الثورة الاسلامية في إيران عام 1979 نقطة تحول في العلاقات الأمريكية السعودية، إذ أدى الإطاحة بنظام بهلوي الملكي إلى إقامة نظام جمهوري ديمقراطي مناهض للغرب. أدى انهيار نظام الشاه المدعوم من الولايات المتحدة إلى تفاقم المخاوف من امتداد النفوذ الإيراني عبر الخليج، لا سيما مع تصاعد دعوات آية الله الخميني للثورة الإسلامية[4]. ووجدت السعودية والولايات المتحدة أرضية مشتركة في مواجهة طموحات النظام الإيراني، إذ اعتبرت كلتا الدولتين انتشار النشاط السياسي بقيادة الشيعة قوةً مزعزعة للاستقرار في دول الخليج العربية ذات الأغلبية السنية.

ولموازنة النفوذ الإيراني المتنامي، عززت الولايات المتحدة علاقاتها العسكرية والأمنية مع السعودية. وكان من أهم عناصر هذه الشراكة دعم القدرات الدفاعية للمملكة. وخلال هذه الفترة، زودت الولايات المتحدة السعودية بأسلحة متطورة، شملت طائرات مقاتلة وأنظمة دفاع جوي ومعدات مراقبة. إضافةً إلى ذلك، كثفت الولايات المتحدة جهودها في تبادل المعلومات الاستخباراتية، وعملت عن كثب مع السلطات السعودية لرصد الأنشطة المدعومة من إيران في المنطقة.

[3] Yergin, D. (1991). The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power. Free Press.

[4] Vali Nasr, The Shia Revival: How Conflicts within Islam will Shape the Future, W.W Norton & Company, New York, 2007

في العام نفسه، رسّخ الغزو السوفيتي لأفغانستان مكانة السعودية كركيزة أساسية في استراتيجية الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة. دعمت الدولتان المجاهدين الأفغان، إذ عدتهم قوة حيوية في مقاومة التوسع السوفياتي في آسيا الوسطى. ومن خلال عملية "سايكلون" التي أطلقتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، نسّقت الولايات المتحدة التمويل والتدريب والإمدادات العسكرية للمقاومة الأفغانية، حيث قدّمت السعودية مساهمات مماثلة[5]. ورغم النظر الى هذه الشراكة بكونها مبادرة ناجحة خلال الحرب الباردة، إلا أنها زرعت، دون قصد، بذور عدم الاستقرار في المنطقة مستقبلاً. فقد تحوّلت العديد من الميليشيات التي تسلحت خلال الصراع السوفياتي الأفغاني لاحقًا إلى نواة تنظيم القاعدة، مما زاد من تعقيد التحالف الأمريكي السعودي في حقبة ما بعد أحداث 11 سبتمبر.

3 ـ حرب الخليج وتداعياتها

شكّل الغزو العراقي للكويت في أغسطس 1990 أحد أهم اختبارات التحالف الأمريكي السعودي حتى ذلك الحين. شكّل التوسع العدواني الذي قاده صدام حسين تهديدًا مباشرًا لأمن الخليج، وزاد من المخاوف من غزو عراقي محتمل للسعودية. وإدراكًا لخطورة الموقف، دعا الملك فهد القوات الأمريكية إلى الانتشار في المملكة استعدادًا لرد عسكري على القوات العراقية. مثّل الاتفاق على تمركز القوات الأمريكية تطورًا هامًا، إذ خالف سابقة عسكرية، ودعا إلى وجود عسكري أجنبي على أراضي الجزيرة العربية الحاضنة للحرمين الشريفين، وهو قرار مثير للجدل أثار لاحقًا ردود فعل داخلية غاضبة[6].

أظهرت عملية "عاصفة الصحراء" التنسيق العملياتي بين القوات الأمريكية والسعودية. وقد سهّل الدور المحوري للمملكة كمركز انطلاق لقوات التحالف العمليات العسكرية السريعة، مما أدى إلى تحرير الكويت مطلع عام 1991. لم تقتصر المملكة السعودية على توفير منفذ حيوي فحسب، بل موّلت أيضًا جزءًا كبيرًا من المجهود الحربي، حيث ساهمت بمليارات الدولارات لدعم الهجوم. مثّلت هذه الفترة ذروة

[5] Coll, S. (2004). Ghost Wars: The Secret History of the CIA, Afghanistan, and bin Laden. Penguin Books.
[6] Gause III, F. G. (2010). The International Relations of the Persian Gulf. Cambridge University Press.

التعاون الأمني الأمريكي السعودي، مُثبتةً الأهمية الاستراتيجية للمملكة بالنسبة لمصالح واشنطن في غرب آسيا.

على الرغم من أن الحرب عززت التحالف، إلا أن تداعياتها طويلة الأمد على الاستقرار الداخلي في السعودية كانت كبيرة. فقد أدى وجود القوات الأمريكية على الأراضي السعودية أثناء الحرب وبعدها إلى تأجيج السخط الشعبي، لا سيما بين الشرائح المحافظة في المجتمع السعودي. وساهمت هذه الردود السلبية في صعود حركات المعارضة، بما في ذلك حركة أسامة بن لادن، المولود في السعودية، الذي عارض بشدة ما اعتبره تدنيسًا للأراضي الإسلامية المقدسة[7]. رغم أن حرب الخليج عززت التعاون الأمني بين البلدين، إلا أنها أدت، دون قصد، إلى تأجيج التوترات التي ستتجلى لاحقًا في حقبة ما بعد أحداث 11 سبتمبر.

4 ـ حقبة ما بعد 11 سبتمبر

مثّلت هجمات 11 سبتمبر 2001 نقطة تحول حاسمة في الشراكة الأمريكية السعودية. فبين ليلة وضحاها، وُضعت الحكومة السعودية وسياساتها تجاه التطرف الإسلامي تحت الأضواء العالمية بعد اكتشاف أن 15 من أصل 19 من منفذي الهجمات كانوا سعوديين. لم تُصدم الهجمات العالم فحسب، بل هددت أيضًا أسس التحالف الأمريكي السعودي، إذ كشفت عن صعوبة التوفيق بين شراكتهما الأمنية وبين الخطابات والأولويات السياسية المتباينة. ورغم هذا التوتر الكبير، فقد دشّنت أحداث 11 سبتمبر أيضًا حقبة من التعاون القوي في مكافحة الإرهاب، حيث عمل البلدان جنبًا إلى جنب لاستئصال الشبكات المتطرفة والحد من تمويل الإرهاب.

أ ـ أثر أحداث 11 سبتمبر على العلاقات الأمريكية السعودية

مثّلت تداعيات أحداث 11 سبتمبر إحدى أصعب الفترات في العلاقات الأمريكية السعودية. فقد انتشرت اتهامات التواطؤ السعودي في الهجمات على نطاق واسع في الولايات المتحدة، وذلك بسبب جنسيات منفذيها، الذين ارتبطوا بالنظام التعليمي

[7] Lippman, T. W. (2004). Inside the Mirage: America's Fragile Partnership with Saudi Arabia. Basic Books.

السعودي والمؤسسات الدينية التي يُزعم أنها روّجت لأيديولوجيات متطرفة[8]. وانتقد قادة سياسيون أمريكيون وقطاعات واسعة من الجمهور القيادة السعودية، بحجة أن دعمها الرسمي للوهابية قد ساهم في صعود جماعات مثل القاعدة.

وقد زاد نشر تقرير تحقيق الكونغرس الأمريكي في الهجمات، والذي يُشار إليه غالبًا باسم "تقرير الـ 28 صفحة"، من حدة التوترات، إذ أشار إلى وجود صلات بين عناصر داخل جهاز الدولة السعودية وشبكات إرهابية[9]. طالب بعض المشرعين بفرض عقوبات أو إجراء مراجعة شاملة للتحالف الأمريكي السعودي، بينما رفعت عائلات الضحايا دعاوى قضائية ضد الحكومة السعودية[10]. وسارعت السلطات السعودية إلى النأي بنفسها عن تنظيم القاعدة ونفت أي تورط لها في الهجمات.

في حين تراجعت شعبية المملكة السعودية في الولايات المتحدة، سعت الحكومتان إلى الحفاظ على الثقة وإعادة بنائها. أدركت القيادة السعودية أنها لا تستطيع تعريض علاقتها بالولايات المتحدة للخطر، في ظلّ مواجهتها لتهديدات إقليمية متزايدة، بما في ذلك النفوذ الإيراني المتنامي والتحديات الداخلية التي تفرضها جماعات متطرفة مثل تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، الذي سعى جاهداً للإطاحة بالنظام الملكي.

ب ـ التعاون في مكافحة الإرهاب

في مواجهة التداعيات العالمية للإرهاب، حوّلت الولايات المتحدة والمملكة السعودية تعاونهما الأمني نحو إعطاء الأولوية لجهود مكافحة الإرهاب. ونشأ تفاهم متبادل بين البلدين: تتخذ المملكة السعودية خطوات للحدّ من الأنشطة المتطرفة داخل حدودها، بينما تقدّم الولايات المتحدة المساعدة في شكل تدريب وتبادل معلومات استخباراتية.

كان من أبرز مظاهر هذا التوجه الجديد إنشاء فرقة العمل المشتركة لمكافحة الإرهاب في أوائل العقد الأول من الألفية الثانية. وقد سهّلت هذه المبادرة التعاونية تبادل المعلومات الاستخباراتية وتحليل البيانات على نطاق أوسع لتتبّع أنشطة المنظمات الإرهابية العاملة في المنطقة. شنت قوات الأمن السعودية، بالتعاون مع وكالات

---

[8] Blanchard, C. M. (2006). The Islamic Traditions of Wahhabism and Salafiyya. Congressional Research Service. Retrieved from https://crsreports.congress.gov

[9] Wright, Lawrance (2006), The Looming Tower: Al-Qaeda and the Road to 9/11, Alferd Knopf.

[10] Blanchard, op.cit

أمريكية مثل وكالة الاستخبارات المركزية ومكتب التحقيقات الفيدرالي، سلسلة من العمليات لقمع الخلايا المتطرفة وتحييد التهديدات الإرهابية[11].

في عام 2003، واجهت السعودية موجة من الهجمات الارهابية الداخلية، بما في ذلك تفجيرات في الخبر والرياض وينبع والجبيل نفذها تنظيم القاعدة في جزيرة العرب. وقد أبرزت هذه الهجمات المخاطر المشتركة التي تواجهها الولايات المتحدة والمملكة السعودية، مما زاد من زخم التعاون بينهما. وعلى مدى العقد التالي، شرعت السعودية في إجراء تغييرات داخلية مهمة لمواجهة الجماعات المسلّحة المرتبطة بالقاعدة، شملت إنشاء قوة شرطة متخصصة، وبرامج لإعادة تأهيل المعتقلين المتطرفين، وتشديد الرقابة على التدفقات المالية المرتبطة بالارهاب والتنظيمات الاسلامية عمومًا حتى المعتدلة منها. وقد تعززت هذه الإجراءات بدعم أمريكي، من خلال دورات تدريبية عسكرية مشتركة متكررة ومساعدات خارجية لتحديث القدرات الاستخباراتية للمملكة.

ج ـ خطة الحد من التمويل

كان من بين العناصر الرئيسية الأخرى للتعاون الأمني بين الولايات المتحدة والسعودية بعد أحداث 11 سبتمبر/أيلول، تنظيم الشبكات المالية التي تستخدمها القاعدة وباقي التنظيمات الدينية بصرف النظر عن توجهاتها الايديولوجية والسياسية. قبل أحداث 11 سبتمبر، استغلت جماعات القاعدة ثغرات في النظام المصرفي السعودي، بالإضافة إلى تقاليدها الراسخة في الزكاة (التبرعات الخيرية الإسلامية)، لتمويل أنشطتها الدعوية والتنظيمية. وقد أصبح هذا الأمر محورًا رئيسيًا للانتقادات الأمريكية بعد عام 2001.

استجابةً للضغوط الدولية المتزايدة، أنشأت السعودية وحدة الاستخبارات المالية السعودية تعزيز مراقبة المعاملات المالية وقطع تدفق التمويل إلى الجماعات الإرهابية[12]. كما تعاونت المملكة مع وزارة الخزانة الأمريكية لاستهداف ممولي

[11] Anthony Cordesman, Nawaf Obaid, National Security in Saudi Arabia: Treaties, Responses, and Challenges, Praeger Security International, Westport, USA, 2005

[12]Alfred B. Prados and Christopher M. Blanchard, Saudi Arabia: Terrorist Financing Issues, CRS Report for Congress, Updated October 4, 2004;
https://www.globalsecurity.org/military/library/report/crs/rl32499.pdf

التطرف، وتجميد الأصول، ومراقبة المؤسسات المالية المشتبه في تورطها في غسل الأموال لتمويل العمليات الإرهابية. ورغم نجاح هذه الجهود إلى حد كبير، وحصولها على إشادة من المسؤولين الأمريكيين، إلا أن انعدام الثقة ظل قائمًا، حيث تساءل بعض المحللين عما إذا كانت السلطات السعودية تبذل ما يكفي من الجهد، لا سيما فيما يتعلق بالأفراد المتطرفين المرتبطين بالعائلة المالكة[13].

د ـ الموازنة بين الأمن والسياسة الداخلية

تأثرت العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة والسعودية بشكل كبير بالاعتبارات الداخلية في كلا البلدين خلال فترة ما بعد أحداث 11 سبتمبر. ففي الولايات المتحدة، أثر الغضب الشعبي تجاه السعودية على النقاشات الدائرة حول الحد من العلاقات العسكرية والاقتصادية. ودعا عدد من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب إلى اتخاذ تدابير لتقليل اعتماد الولايات المتحدة على النفط السعودي بهدف إضعاف نفوذ السعودية ، إلا أن هذه المقترحات لم تلقَ رواجًا كبيرًا نظرًا لاعتماد الاقتصاد الأمريكي على طاقة الخليج[14].

ي المقابل، واجهت السعودية تحديات في كبح جماح المشاعر المتصاعدة المعادية للغرب بين شعبها، والتي تأججت جراء الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، والتصور السائد للتدخل الأمريكي في المنطقة. وفي مواجهة هذه الضغوط، أظهر البلدان مرونة في الحفاظ على تعاونهما، مؤكدين على أهمية معالجة المخاوف الأمنية المشتركة بدلاً من التوترات الثنائية.

هـ ـ التعاون الأمني المعاصر

يُعدّ التطور المستمر للتعاون الأمني بين الولايات المتحدة والسعودية دليلاً على الأهمية الجيوسياسية الدائمة لعلاقتهما. فعلى الرغم من التحديات العديدة والتغيرات في الديناميكيات العالمية، لا تزال الشراكة قائمة على التعاون الأمني الاستراتيجي. وقد تميز العصر الحالي بالتركيز الشديد على مواجهة محور المقاومة المعادي للهيمنة

---

[13] Josh Pollack, Are the Saudis Destined to Become Our Enemies?, History News Network, August 8, 2005; https://www.hnn.us/article/are-the-saudis-destined-to-become-our-enemies

[14] James Woolsey, Stop Fueling the Terrorists, Resources for the Future, September 11, 2002; https://fbaum.unc.edu/lobby/_107th/126_CAFE_Standards_2/Organizational_Statements/RFF/RFF_091102.htm

الامبريالية الغربية، ومبيعات الأسلحة. علاوة على ذلك، فقد استدعى ظهور التهديدات غير التقليدية، مثل حرب الطائرات المسيّرة والأمن السيبراني، أشكالاً جديدة من التنسيق بين البلدين.

العدوان على اليمن والحرب ضد أنصار الله

يُعدّ العدوان السعودي الامارتي على اليمن أحد أكثر جوانب التعاون الأمني الأمريكي السعودي إثارةً للجدل. ففي مارس 2015، شنت السعودية عدوانًا عسكريًا على اليمن لدعم حكومة عبد ربه منصور هادي المنتهية صلاحيتها ضد حركة أنصار الله وقوى سياسية وشعبية واسعة. وقد مثّلت الحرب السعودية على اليمن صراعًا أوسع نطاقًا بين السعودية وإيران على النفوذ الإقليمي، حيث قدمت الولايات المتحدة دعمًا حاسمًا لعدوان السعودية غير الشرعي.

منذ بداية العدوان، زوّدت الولايات المتحدة السعودية بالأسلحة والمعدات العسكرية، بما في ذلك الذخائر الموجهة بدقة والطائرات المقاتلة. كما لعب الجيش الأمريكي دورًا محورياً من خلال توفير المعلومات الاستخباراتية والاستطلاع الجوي والتزود بالوقود جواً للطائرات السعودية[15]. وقد صُوّر هذا التعاون كإجراء ضروري لاحتواء النفوذ الإيراني في اليمن، الذي شكّل تهديداً مباشراً للمملكة نظراً لحدودها المشتركة مع الدولة التي مزقتها الحرب.

مع ذلك، استقطب الصراع الممتد في اليمن انتقادات دولية واسعة. فقد أسفرت الحرب عن واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم، مع سقوط ضحايا مدنيين على نطاق واسع، ومجاعة، ونزوح جماعي للسكان. وقد أدانت منظمات حقوق الإنسان والمشرعون الدعم الأمريكي للعمليات العسكرية السعودية، لا سيما مع ظهور أدلة تشير إلى استخدام الأسلحة الأمريكية بشكل عشوائي، مما أدى إلى مقتل آلاف المدنيين. ونتيجة لذلك، واجهت الولايات المتحدة معضلة أخلاقية: الموازنة بين التزامها بأمن السعودية ومبادئها المعلنة في مجال حقوق الإنسان، والتدقيق المتزايد في مبيعات الأسلحة إلى المملكة.

[15] Jeremy M. Sharp, Yemen: Civil War and Regional Intervention, Congressional Research Service, March 12, 2021; https://www.congress.gov/crs_external_products/R/PDF/R43960/R43960.41.pdf

في السنوات الأخيرة، سعت إدارة بايدن إلى إعادة تقييم التدخل الأمريكي في اليمن. فبعد توليه منصبه بفترة وجيزة في عام 2021، أعلن الرئيس بايدن أن الولايات المتحدة ستنهي دعمها للعمليات الهجومية التي تقودها السعودية في اليمن، وستوقف مبيعات الأسلحة ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، أكدت الإدارة التزامها المستمر بمساعدة السعودية في الدفاع عن نفسها ضد هجمات الصواريخ والطائرات بدون طيار المتكررة التي يشنها الجيش واللجان الشعبية في اليمن والتي تستهدف مواقع حيوية في المملكة، ولا سيما المنشآت النفطية في بقيق وخريص في عام 2019.

مواجهة محور المقاومة

تنظر السعودية إلى محور المقاومة بقيادة ايران بكونه تهديدًا وجوديًا، بينما ترى الولايات المتحدة أن الأنشطة الإيرانية - بما في ذلك برنامجها لتخصيب اليورانيوم وقيادة محور المقاومة - عوامل رئيسية لتهديد المصالح الاميركية والنفوذ الغربي عمومًا في منطقة غرب آسيا. وعلى مدار الفترة المعاصرة، ظلّت الرغبة المشتركة في مواجهة محور المقاومة حجر الزاوية في التعاون الأمني الأمريكي السعودي ومعهما الاسرائيلي.

وقد انسجم انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي الإيراني)، خلال إدارة ترامب، مع مخاوف السعودية (والاسرائيلية) القديمة بشأن ما عدّته أوجه قصور في الاتفاق. وكثّفت الدولتان جهودهما لإحباط طموحات إيران الإقليمية من خلال العقوبات والعزلة والاستعراض العسكري. وقدّمت الولايات المتحدة للسعودية أنظمة دفاع صاروخي متطورة، مثل منظومة الدفاع الصاروخي الطرفي عالي الارتفاع (ثاد)، للحماية من الصواريخ الباليستية الإيرانية[16].

بالإضافة إلى ذلك، كانت العمليات المشتركة في الخليج منسقة في التصدي للأنشطة المناهضة للهيمنة الغربية، لا سيما مزاعم احتجاز ايران لناقلات النفط، ودعمها لفصائل المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق. وقد شاركت كل من الولايات المتحدة

[16] US to resupply Thaad, Patriot missiles to Saudi Arabia, UAE, TRTWorld, August 2, 2022; https://www.trtworld.com/article/12786438

والسعودية في دوريات بحرية إقليمية وتدريبات متعددة الجنسيات لمراقبة الممرات المائية الحيوية، مثل مضيق هرمز ومضيق باب المندب. وتُظهر هذه العمليات الأمنية استمرار توافق مصالح الولايات المتحدة والسعودية في استمرار التدفق الحر للنفط وضبط الأوضاع الإقليمية كشرط لازم لحفظ مصالح الغرب.

دور مبيعات الأسلحة

لا تزال مبيعات الأسلحة سمةً بارزةً للتعاون الأمني الأمريكي السعودي في العصر الحالي. وتُعدّ السعودية أكبر مشترٍ للمعدات العسكرية الأمريكية، باتفاقيات تمتد لعقود عديدة وتتجاوز قيمتها الإجمالية 100 مليار دولار[17]. عززت أنظمة الأسلحة المتطورة، بما في ذلك طائرات إف-15 المقاتلة، وبطاريات صواريخ باتريوت للدفاع الجوي، والذخائر الموجهة بدقة، القدرات العسكرية السعودية، مما مكنها من مواجهة تهديدات حاصمة مثل الصواريخ الباليستية وضربات الطائرات المسيرة.

وقد ساهم البعد الاقتصادي لمبيعات الأسلحة في تعميق العلاقات بين البلدين، حيث استفادت صناعة الدفاع الأمريكية بشكل كبير من الطلب السعودي على التقنيات المتقدمة. ومع ذلك، أثارت صفقات الأسلحة جدلًا واسعًا، لا سيما مع تزايد التدقيق الشعبي في الولايات المتحدة بشأن مزاعم إساءة استخدامها في نزاعات مثل الحرب في اليمن. وقد قُدمت قرارات تهدف إلى منع مبيعات الأسلحة إلى السعودية مرارًا وتكراراً في الكونغرس خلال السنوات الأخيرة، إلا أن السلطة التنفيذية غالباً ما استخدمت حق النقض ضدها نظراً للأهمية الجيوسياسية للشراكة الأمريكية السعودية[18].

التهديدات الناشئة: الأمن السيبراني وحرب الطائرات المسيّرة

إلى جانب المخاوف الأمنية التقليدية، تُركّز الشراكة الأمريكية السعودية بشكل متزايد على التهديدات الناشئة، كالأمن السيبراني وتكنولوجيا الطائرات المسيّرة. ففي السنوات الأخيرة، تبنّت جهات فاعلة حكومية وغير حكومية في غرب آسيا طائرات مسيّرة متطورة وتكتيكات سيبرانية لمواجهة العدوان السعودي على اليمن، والتدخلات

[17] Anthony H. Cordesman, U.S.-Saudi Security Cooperation and the Impact of U.S. Arms Sales, op. cit
[18] Trump Vetoes Resolutions Seeking to Block Arms Sales to Gulf Allies, Wall Street Journal, July 24, 2019; https://www.wsj.com/articles/trump-vetoes-resolutions-seeking-to-block-arms-sales-to-gulf-allies-11564016484

الاميركية السافرة في شؤون المنطقة بهدف الهيمنة على مقدراتها وزيادة النفوذ الأمريكي في المنطقة.

لطالما كانت السعودية، بفعل انخراطها في المشروع الغربي الامبريالي، هدفًا متكررًا لهجمات الطائرات المسيّرة والصواريخ، بما في ذلك الهجوم البارز الذي استهدف منشأة بقيق لمعالجة النفط عام 2019، والذي أدى إلى انخفاض إنتاج النفط السعودي إلى النصف بين عشية وضحاها. وسارعت الولايات المتحدة إلى نسب الهجوم إلى إيران، مما عزز المخاوف المشتركة بين الرياض وواشنطن من فقدانها السيطرة على الإقليم وكسر احتكار الهيمنة الأميركية على المنطقة. واستجابةً لذلك، عمل خبراء عسكريون ومتعاقدون أمريكيون بشكل وثيق مع نظرائهم السعوديين لتعزيز قدرات الدفاع الجوي للمملكة، من خلال مبادرات جديدة مثل برنامج "الرمال الحمراء" للدفاع المتكامل، الذي يهدف إلى اختبار ونشر تقنيات لمواجهة التهديدات الجوية كالطائرات المسيّرة والصواريخ.

كما برز الأمن السيبراني كمجال مهم للتعاون، حيث يسعى البلدان إلى حماية البنية التحتية الحيوية والبيانات الحساسة من تصاعد الهجومات السيبرانية المعقدة. وفي عام 2022، افتتحت السعودية منتدى الأمن السيبراني العالمي لتعزيز التعاون الدولي في مجال الدفاع السيبراني، وهي خطوة حظيت بدعم واسع من الولايات المتحدة[19]. تُجسّد هذه الجهود المشتركة طبيعة وحجم التعاون الأمني الأمريكي السعودي، إذ يتجاوز المساعدات العسكرية التقليدية ليشمل التنسيق الأمني والاستخباري المرتبط بالتحديات الناشئة في المشهد الأمني للقرن الحادي والعشرين.

التحديات الرئيسية في العلاقات الأمريكية السعودية

على الرغم من عقود من التعاون الأمني المتين والأهداف الاستراتيجية المشتركة، واجهت الشراكة الأمريكية السعودية سلسلة من التحديات الكبيرة، بدءًا من الاختلافات الأيديولوجية وصولًا إلى تغيرات التحالفات العالمية. تنبع هذه التحديات من ضغوط داخلية وإقليمية وعالمية تُبرز صعوبة الحفاظ على تحالف معقد كهذا. يستكشف هذا القسم مصادر التوتر الرئيسية، بما في ذلك مخاوف حقوق الإنسان، وعلاقات المملكة

[19] Global Cybersecurity Forum kicks off in Riyadh, The Diplomatic Insight, November 9, 2022; https://thediplomaticinsight.com/global-cybersecurity-forum-kicks-off-in-riyadh/

السعودية المتنامية مع الصين وروسيا، وتأثير تحولات الطاقة المحلية الأمريكية على الشراكة الثنائية.

حقوق الإنسان واغتيال خاشقجي

تُعدّ قضايا حقوق الإنسان في السعودية، ولا سيما اغتيال الصحفي الحجازي جمال خاشقجي عام 2018، من أبرز مصادر الجدل في العلاقات الأمريكية السعودية. فقد قُتل خاشقجي، وهو من منتقدي محمد بن سلمان، وقُطّع جسده داخل القنصلية السعودية في إسطنبول في ظروفٍ تُشير بقوة إلى تورط مسؤولين سعوديين، حيث أشارت تقارير لاحقة إلى تورط مباشر لشخصيات بارزة في الحكومة السعودية[20].

وقد كان رد فعل الرأي العام الأمريكي والمؤسسة السياسية قويًا على جريمة القتل، حيث دعا العديد من المشرعين إلى إعادة تقييم التحالف الأمريكي السعودي. وخلصت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) إلى أن الأمير محمد بن سلمان هو على الأرجح من أمر بالاغتيال، مما أدى إلى مطالبات بفرض عقوبات ووقف مبيعات الأسلحة إلى المملكة[21]. ورغم إدانة الرئيس دونالد ترامب للجريمة، إلا أنه اختار عدم فرض عقوبات أشد، مُشيرًا إلى الأهمية البالغة للمملكة السعودية كحليف ومورد رئيسي للنفط. أبرز هذا القرار التوتر القائم بين المصالح الاستراتيجية الأمريكية والتزامها بحقوق الإنسان، وهو موضوع متكرر في العلاقات الثنائية.

في عهد الرئيس جو بايدن، بُذلت جهودٌ للإشارة إلى تحوّل في النهج. فقد تعهّد بايدن بمحاسبة السعودية على انتهاكات حقوق الإنسان خلال حملته الرئاسية عام 2020، بما في ذلك مقتل خاشقجي. وبينما نشرت إدارته التقرير الاستخباراتي الذي طال انتظاره والذي يربط ولي العهد محمد بن سلمان بالجريمة، لم يفرض بايدن عقوبات شخصية عليه. ويعكس هذا الموقف ترجيح كفة المصلحة على الالتزام المبدئي، لا

---

[20] Assessing the Saudi Government's Role in the Killing of Jamal Khashoggi, OFFICE OF THE DIRECTOR OF NATIONAL INTELLIGENCE, February 11, 2021;
https://www.dni.gov/files/ODNI/documents/assessments/Assessment-Saudi-Gov-Role-in-JK-Death-20210226v2.pdf

[21] CIA concludes Saudi Crown Prince bin Salman ordered Khashoggi murder, Middle East Eye, 19 November 2018;
https://www.middleeasteye.net/news/cia-concludes-saudi-crown-prince-bin-salman-ordered-khashoggi-murder

سيما في معالجة مخاوف حقوق الإنسان مع الإبقاء على متانة الشراكة الاستراتيجية بين البلدين.

إلى جانب قضية خاشقجي، أدى قمع الناشطين والمعارضين، وعدم المساواة بين الجنسين، ومحدودية الحريات المدنية في السعودية إلى تأجيج الانتقادات الموجهة للتحالف الأمريكي السعودي. ومع ذلك، فقد لاقت سياسة السعودية في إحداث تغييرات اجتماعية من خلال مبادرة رؤية 2030، بما في ذلك منح المرأة حقوقًا أوسع وكبح جماح سلطة المؤسسة الدينية، استحسان بعض صناع القرار. تُظهر هذه التطورات اهتمام السعودية بإعادة تشكيل صورتها العالمية، حتى في ظل مواجهتها اتهامات مستمرة بانتهاكات حقوق الإنسان.

التنويع الاستراتيجي

يُعدّ انخراط الرياض المتزايد مع القوى العالمية المنافسة، ولا سيما الصين وروسيا، تحديًا آخر يواجه العلاقات الأمريكية السعودية. فعلى مدى العقد الماضي، سعى محمد بن سلمان إلى تنويع تحالفات المملكة في إطار جهود أوسع للحد من الاعتماد المفرط على الولايات المتحدة. يتماشى هذا التحول مع رؤية السعودية 2030، التي تهدف إلى تحويل المملكة إلى مركز اقتصادي عالمي وتقليل اعتمادها على عائدات النفط.

وقد برزت الصين كشريك اقتصادي رئيسي للسعودية، متجاوزةً الولايات المتحدة لتصبح أكبر شريك تجاري لها. ففي عام 2022 وحده، تجاوز حجم التبادل التجاري الثنائي بين الصين والسعودية 87 مليار دولار، وتركز معظمه على صادرات النفط[22]. ويمتد التعاون أيضاً إلى قطاعي البنية التحتية والتكنولوجيا، حيث تستثمر الصين بكثافة في مشاريع سعودية ضخمة، مثل مشروع مدينة نيوم الذكية. إضافةً إلى ذلك، أثار استخدام اليوان الصيني في اتفاقيات تجارة النفط مخاوف في الولايات المتحدة، إذ يُشكل تحدياً لنظام البترودولار الذي كان أساساً للعلاقات الطاقية بين الولايات المتحدة والسعودية.

[22] How China became Saudi Arabia's top trading partner, revived ancient Silk Road, Arab News, December 8, 2022; https://www.arabnews.com/node/2213231/%7B%7B

وبالمثل، شهدت علاقة السعودية مع روسيا نموًا ملحوظًا من خلال الجهود التعاونية في قطاع الطاقة. بصفتهما قائدين مشاركين لتحالف أوبك+، عملت السعودية وروسيا على تنسيق إنتاج النفط لتحقيق مصالح مشتركة في ظل اضطراب الأسواق العالمية. وقد برز هذا التنسيق بشكل خاص خلال جائحة كوفيد - 19، عندما تفاوض البلدان على خفض إنتاج النفط للتخفيف من تأثير الأزمة على أسعار الطاقة العالمية. مع ذلك، أثار حياد السعودية ردًا على الحرب الأوكرانية عام 2022، إلى جانب تعاونها في الحفاظ على ارتفاع أسعار النفط رغم الضغوط الغربية، استياءً لدى صانعي السياسات الأمريكيين، وطرح تساؤلات حول استدامة هذا التحالف.

تباين أولويات الطاقة

كانت ديناميكيات الطاقة في السابق حجر الزاوية في العلاقات الأمريكية السعودية، إذ ضمن اعتماد الولايات المتحدة على النفط السعودي تفاهمًا غير رسمي بين البلدين. إلا أن مشهد الطاقة العالمي شهد تحولًا في السنوات الأخيرة نتيجة للتقدم التكنولوجي، بما في ذلك التكسير الهيدروليكي وتطوير الطاقة المتجددة. وقد أدت هذه التغيرات تدريجيًا إلى تقليل اعتماد الولايات المتحدة على واردات النفط السعودي. في عام 2021، لم تعد السعودية المورد الرئيسي للنفط الخام إلى الولايات المتحدة، مع ازدياد إنتاج النفط الصخري المحلي (إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، 2021).

وقد أدى هذا التراجع في اعتماد الولايات المتحدة على النفط السعودي إلى تغيير موازين القوى في الشراكة. فبينما لا تزال السعودية عنصرًا أساسيًا في أسواق الطاقة العالمية، فقد تضاءل نفوذها على الولايات المتحدة، مما قد يخفّض الى حد كبير حاجة واشنطن الاستراتيجية للحفاظ على علاقات وثيقة. وقد تفاقم هذا التوجه مع صعود السياسات البيئية والمبادرات المناخية، مثل قانون خفض التضخم الذي طرحه الرئيس بايدن، والذي يهدف إلى تسريع التحول نحو الطاقة المتجددة. ونتيجة لذلك، لم يعد موقع المملكة السعودية كمورد رئيسي للنفط محوريًا للاستقرار الاقتصادي الأمريكي كما كان في السابق، مما يثير تساؤلات حول إمكانية بقاء التعاون الأمني أولوية قصوى في ظل غياب روابط قوية في مجال الطاقة.

الانتقادات الداخلية والضغوط السياسية

تزامن التحول في ديناميكيات القوة العالمية مع تزايد التدقيق الداخلي في التحالف الأمريكي السعودي. ففي الولايات المتحدة، جادل العديد من المنتقدين البارزين بأن سياسات السعودية، بما في ذلك دورها في اليمن، وسجلها في مجال حقوق الإنسان، وعلاقاتها بالأيديولوجيات المتطرفة، تجعلها حليفًا غير مناسب للولايات المتحدة. وقد برزت هذه الانتقادات بشكل خاص في الكونغرس، حيث سعت جهود مشتركة بين الحزبين إلى الحد من مبيعات الأسلحة والمطالبة بمزيد من المساءلة من السعودية بشأن قضايا تتراوح بين الخسائر في صفوف المدنيين في اليمن ومعاملة المعارضين في الداخل[23].

كما أثر تزايد أهمية الطاقة المتجددة في الخطاب العام الأمريكي على النقاشات حول هذه العلاقة. ويرى العديد من المشرعين الأمريكيين أن زيادة استقلال الطاقة وسيلة لتحرير السياسة الخارجية الأمريكية من القيود المرتبطة بالشراكات النفطية، مثل تلك مع السعودية[24]. مع ذلك، يُصرّ خبراء الأمن القومي على أن الموقع الاستراتيجي للمملكة السعودية ودورها الوظيفي في السياسة الإقليمية يجعلانها حليفًا لا غنى عنه، لا سيما في مواجهة خصوم امريكا في المنطقة.

مستقبل التعاون الأمني الأمريكي السعودي

يشهد المشهد الجيوسياسي لمنطقة غرب آسيا والنظام العالمي الأوسع تطورًا مستمرًا، مما يخلق فرصًا وتحديات لمستقبل التعاون الأمني الأمريكي السعودي. وبينما لا تزال المصالح الأمنية المشتركة تربط البلدين، فإن تغير أولويات الحكومتين وظهور جهات فاعلة وتحديات جديدة على الساحة العالمية يعني أن العلاقة ستتكيف حتمًا في السنوات القادمة. يستكشف هذا القسم بعض العوامل الحاسمة التي يُرجّح أن تُشكّل مسار التعاون الأمني الأمريكي السعودي في العقود المقبلة.

1 ـ التعامل مع المصالح الجيوسياسية المتغيرة

[23] Senator Murphy Delivers Floor Speech on Yemen War Powers Resolution; https://www.murphy.senate.gov/view/senator-murphy-delivers-floor-speech-on-yemen-war-powers-resolution

[24] Implications of U.S. Dependence on Middle East Oil, The Washington Institute for Near East Policy, July 7, 2004; https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/implications-us-dependence-middle-east-oil

من المرجح أن تتأثر العلاقات الأمريكية السعودية بتغير الأولويات الجيوسياسية، لا سيما مع إعادة تقييم كلا البلدين لمكانتهما الإقليمية. بالنسبة إلى السعودية، لا تزال التوترات المستمرة في المنطقة تشكل هاجسًا رئيسيًا، إلا أن هناك رغبة متزايدة في تنويع التحالفات. وتسعى قيادة السعودية بنشاط إلى تعزيز علاقاتها مع شرق آسيا وأوروبا والجهات الفاعلة الإقليمية كجزء من خارطة طريقها التنموية "رؤية 2030". في المقابل، أشارت الولايات المتحدة إلى توجهها نحو آسيا في سعيها لموازنة صعود الصين. وقد أثار هذا التحول في السياسة الخارجية الأمريكية مخاوف في الرياض من أن تصبح أولوية ثانوية لواشنطن.

ولتخفيف أثر هذه التغيرات، قد تبحث السعودية عن فرص جديدة لتعزيز اندماجها في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية. ويُعد تطوير شراكات أمنية إقليمية أحد هذه الاحتمالات، ويتجلى ذلك في الخطوات التي اتخذتها المملكة مؤخرًا لتحسين العلاقات مع إسرائيل في إطار اتفاقيات أبراهام. ورغم أن السعودية لم تُطبع علاقاتها مع الكيان الاسرائيلي بعد، إلا أنها أبدت استعدادها للتعاون التدريجي في قضايا مثل التجارة والمخاوف الأمنية المشتركة المتعلقة بمحور المقاومة. قد يُشكّل اتفاق تطبيع العلاقات، الذي تتوسط فيه الولايات المتحدة، أساسًا لإطار أمني إقليمي جديد يضم دولًا أخرى من مجلس التعاون الخليجي، وإسرائيل، والولايات المتحدة.

2 ـ بناء تحالفات أوسع في غرب آسيا

قد يتحدد مستقبل العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة والسعودية بنجاح التحالفات الإقليمية الأوسع نطاقًا التي تهدف إلى الهيمنة السياسية والاقتصادية على منطقة غرب آسيا. ومن الأمثلة على ذلك التحالف الاستراتيجي للشرق الأوسط (MESA) ، وهي مبادرة أعلن عنها بعد زيارة ترمب الرياض في مايو 2017 على غرار حلف شمال الأطلسي (الناتو)، يضم السعودية، ودولًا أخرى من مجلس التعاون الخليجي، والأردن، ومصر[25]. ورغم أن التحالف لم يُفعّل بالكامل بعد، إلا أن مؤيديه يرون أنه يُمكن أن يُشكّل إطارًا مؤسسيًا لمواجهة التحديات المشتركة، ولا سيما محور المقاومة بقيادة ايران. ولكن التحالف لم يكتب له النجاح، وبرغم عودة ترمب الى البيت الأبيض

[25] د. إيمان زهران، الولايات المتحدة وتشكيل تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي " MESA" ؟!، مجلة السياسة الدولية، 30 أكتوبر 2018، الرابط: https://www.siyassa.org.eg/News/15779.aspx

الا أن التحالف لم يكن مدرجًا على جدول أعماله، بفعل الملفات الساخنة الجديدة (الحرب الأوكرانية، العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة، والحرب على ايران، والتوترات مع الصين وفنزويلا..).

ومع ذلك، يتيح تعزيز التنسيق بين الولايات المتحدة والسعودية وإسرائيل مسارًا آخر لإعادة تشكيل التحالفات الإقليمية. وتُبرز أحداثٌ بارزة، مثل اتفاقيات أبراهام التي توسطت فيها الولايات المتحدة، إمكانية تحقيق تضافر الجهود بين دول الخليج الساعية إلى ضمانات اقتصادية وأمنية مقابل التعاون في مواجهة محور المقاومة الرافض للهيمنة الاميركية على المنطقة والعالم. ويجعل النفوذ السعودي الهائل في العالم العربي منها لاعبًا محوريًا في أي تحالف مستقبلي؛ إلا أن إصرار الرياض على مخرج لمسألة الدولة الفلسطينية كشرط أساسي للتطبيع يُعقّد الجدول الزمني لهذه الترتيبات.

3 ـ الابتكارات التكنولوجية والدفاعية

ستُؤثر التقنيات الناشئة في مجالي الدفاع والأمن أيضًا على التعاون الأمريكي السعودي. ومع ازدياد شيوع الحرب الهجينة، تعتمد السعودية بشكل متزايد على التقنيات المتطورة لتعزيز دفاعاتها ضد الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. وقد تجلى ذلك بوضوح في رد المملكة على الهجمات التي استهدفت منشآتها الحيوية، مثل هجمات عام 2019 على مصفاة بقيق النفطية. يُؤكد تزايد استخدام الطائرات المسيّرة، والحرب السيبرانية، والصواريخ الباليستية، على حاجة الرياض لتحديث ترسانتها الدفاعية وتبني تدابير أمنية مبتكرة.

وتُعدّ الولايات المتحدة، بوصفها إحدى الدول الرائدة عالميًا في مجال الأمن السيبراني والتكنولوجيا العسكرية المتقدمة، شريكًا طبيعيًا للسعودية في هذه المجالات. ومن المتوقع أن تُسهم برامج مثل مبادرة "الرمال الحمراء" الدفاعية المتكاملة، التي انطلقت عام 2022، في توسيع نطاق التعاون الأمريكي السعودي في عمليات مكافحة الطائرات المسيّرة والصواريخ. علاوة على ذلك، قد يُتيح تبني الذكاء الاصطناعي في التطبيقات العسكرية فرصًا جديدة للتعاون، لا سيما مع سعي السعودية إلى تعزيز قدراتها التكنولوجية في إطار رؤية 2030.

4 ـ تفوّق المصالح على القيم

يُعدّ التوتر المستمر بين القيم الأمريكية والمصالح الاستراتيجية أحد أبرز التحديات التي تحول دون استقرار التعاون الأمني الأمريكي السعودي على المدى الطويل. أثارت مخاوف حقوق الإنسان انتقادات متواصلة من المشرعين والمواطنين الأمريكيين، مما خلق بيئة داخلية بات فيها التحالف السعودي أقل شعبية. ويرى بعض قادة الكونغرس أن على الولايات المتحدة استخدام نفوذها على السعودية للدفع نحو إصلاحات جذرية، مثل إنهاء الصراع في اليمن أو الحد من انتهاكات حقوق الإنسان.

في المقابل، يرى الواقعيون أن الولايات المتحدة لا تستطيع تحمل تبعات إغضاب السعودية، نظرًا لأهمية المملكة في مواجهة إيران، والحفاظ على استقرار أسواق الطاقة العالمية. ويتمثل التحدي الذي يواجه القادة الأمريكيين في إيجاد توازن دقيق بين محاسبة السعودية والحفاظ على العناصر الأساسية لتعاونهما الأمني.

وقد حسمت وثيقة استراتيجية الأمن القومي التي تبناها الرئيس الاميركي دونالد ترمب في ديسمبر 2025 الجدل حول علاقة امريكا بالسعودية ودور القيم الليبرالية في التشويش على العلاقة، حيث شدّدت الوثيقة على أن الولايات المتحدة ليست معنية بفحص نوع الحكم الذي يسود الدول الحليفة، وأنها معنية فحسب بالمصالح المشتركة[26].

5 ـ تطور تدريجي، لا قطيعة

على الرغم من وجود عدة مجالات توتر، فمن المرجح أن يبقى جوهر التعاون الأمني الأمريكي السعودي متماسكًا نظرًا للأهمية الاستراتيجية الدائمة التي يقدمها كل من البلدين للآخر. بالنسبة للولايات المتحدة، يظل الموقع الجغرافي للمملكة في الخليج وسيطرتها على جزء كبير من احتياطيات النفط العالمية ذا قيمة كبيرة، حتى في عالم يتجه نحو الطاقة المتجددة. وبالمثل، تستفيد السعودية من الدعم الدفاعي والشرعية

[26] National Security Strategy of the United States of America, November 2025, The White House; https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2025/12/2025-National-Security-Strategy.pdf

الدولية التي توفرها شراكتها مع الولايات المتحدة، مما يسمح لها بتجاوز الصراعات الإقليمية، وردع الخصوم المحتملين، وضمان استمرار تحولها الاقتصادي.

الخاتمة

شهدت العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة والمملكة السعودية تطورًا ملحوظًا على مدى أكثر من ثمانين عامًا، متكيفةً مع المتغيرات الجيوسياسية في غرب آسيا والعالم أجمع. فمنذ بداياتها في امتيازات النفط السعودية الممنوحة للشركات الأمريكية في ثلاثينيات القرن الماضي، وصولاً إلى استجابتهما المشتركة للصراعات الإقليمية المعاصرة، استند التحالف الأمريكي السعودي إلى مصالح مشتركة. وبينما تأسست الشراكة في البداية على أساس اتفاق غير رسمي "النفط مقابل الحماية"، شهدت العقود اللاحقة نمو التحالف استجابةً لأهداف جيوسياسية أوسع، مثل مكافحة الشيوعية خلال الحرب الباردة والحفاظ على المصالح الحيوية للولايات المتحدة بصفتها دولة وظيفية الى جانب الكيان الاسرائيلي.

إلا أن حقبة ما بعد حوادث 11 سبتمبر كشفت عن تصدعات عميقة في العلاقات الأمريكية السعودية. فقد أدى الكشف عن أن معظم منفذي الهجمات كانوا سعوديين، إلى جانب الانتقادات الموجهة إلى المملكة السعودية لدعمها أيديولوجيات متطرفة، إلى خلق تحديات كبيرة أمام التعاون. ومع ذلك، أعادت الدولتان صياغة شراكتهما للتركيز على جهود مكافحة الإرهاب، إدراكًا منهما لترابط مصالحهما الأمنية طويلة الأمد. وشهدت العقود اللاحقة قيام السعودية بتغييرات داخلية لتهميش المؤسسة الدينية والتيار الصحوي وتعزيز تحالف قوي مع الولايات المتحدة تحت شعار "مكافحة الإرهاب".

وفي السنوات الأخيرة، انصبّ تركيز التعاون الأمني الأمريكي السعودي في معظمه على مواجهة التحديات المعاصرة، مثل محور المقاومة والقوى المناهضة للتدخلات الأجنبية والقوى الامبريالية في المنطقة، وكذلك الحرب في اليمن، وانتشار التقنيات المتقدمة كالطائرات المسيّرة والحرب السيبرانية. وتعكس هذه الأولويات الطبيعة المتغيرة للتهديدات الأمنية العالمية. ورغم هذه الأهداف المشتركة، تواجه العلاقات الثنائية تحديات كبيرة، من بينها تزايد الانتقادات في الولايات المتحدة بشأن سجل السعودية في مجال حقوق الإنسان وطريقة تعاملها مع النزاعات الإقليمية، لا سيما

الكارثة الإنسانية في اليمن. إضافةً إلى ذلك، يشير انخراط السعودية الاستراتيجي مع قوى عالمية كالصين وروسيا إلى جهد متواصل لتنويع تحالفاتها، ما قد يقلل اعتمادها على واشنطن.

من المرجح ألا يشهد مستقبل التعاون الأمني بين الولايات المتحدة والسعودية قطيعة تامة، ولا عودة إلى التحالف الاستراتيجي المفتوح الذي ساد خلال الحرب الباردة، على الرغم من الاتفاقية الدفاعية التي أعلن عنها البيت الأبيض في 18 نوفمبر 2025. فبينما سيستمر البلدان على الأرجح في التعاون بشأن القضايا المشتركة، كمكافحة الإرهاب، والأمن البحري، واحتواء نفوذ محور المقاومة ، إلا أن هذه العلاقة لم تعد تُعتبر أمرًا مفروغًا منه. ولا شك أن تحوّل الولايات المتحدة نحو تقليل اعتمادها على نفط غرب آسيا، وتركيزها الاستراتيجي المتزايد على مواجهة الصين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، سيؤثر على مركزية السعودية في السياسة الخارجية الأمريكية. وفي الوقت نفسه، تشير جهود السعودية لتحقيق التنويع الاقتصادي وتنمية الشراكات مع قوى عالمية أخرى، كالصين وروسيا، إلى استعدادها لتجاوز اعتمادها التاريخي على الولايات المتحدة.

ورغم هذه التحديات، ثمة مؤشرات على أن العلاقة الأمريكية السعودية ستستمر، وإن كانت بصورة جديدة. فقد مكّن الترابط الوثيق بين البلدين من تجاوز فترات توتر عديدة في الماضي، انطلاقاً من المصالح المشتركة وإدراك كل منهما لأهميته الاستراتيجية. تشير المبادرات التعاونية في مجالات ناشئة كالأمن السيبراني، وأنظمة مكافحة الطائرات المسيّرة، والتحالفات الدفاعية الإقليمية، إلى قدرة الشراكة على التكيف مع المستجدات.

وفي نهاية المطاف، سيتوقف مسار التعاون الأمني الأمريكي السعودي على قدرة الحكومتين على تحقيق التوازن بين المصالح الأمنية، والتوقعات المحلية، والتغيرات العالمية المتسارعة. ونظرًا لأن غرب آسيا لا يزال بؤرةً للتوترات الإقليمية والمنافسة العالمية، فمن المرجح أن يظل الحفاظ على شراكة استراتيجية فعّالة أمرًا بالغ الأهمية، نظرًا للمصالح الثنائية والتحديات المشتركة.